

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩

مؤتمر دولي لمكافحة عمالة الأطفال في جنيف تشغيل ٢٥٠ مليون طفل تحت سن ١٤ واتهام أمريكا بسوء استغلال الأطفال

جنيف - أ. ش. أ:

بدأ في جنيف أمس اجتماع دولي للخبراء المعنيين بعمالة الأطفال ويستمر حتى الأول من أكتوبر المقبل بمشاركة ٢٢ دولة من دول العالم لتبادل الخبرة في مجال خطط واستراتيجيات مكافحة عمالة الأطفال تمهيدا لوضع خطة مستقبلية على المستويين الوطني والعالمي للقضاء على هذه الظاهرة. ينظم الاجتماع منظمة العمل الدولية ويناقش معايير واتفاقيات العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال والخاصة بالحد الأدنى لسن العمل والتي صدقت عليها مصر والاتفاقية الدولية رقم ١٨٢ لسنة ٩٩ والخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال والتي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في يونيو من العام الحالي.

ويأتي هذا الاجتماع في الوقت الذي تشير فيه دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية الي ان حوالي ٢٥٠ مليون طفل في اعمار حوالي ٥ - ١٤ عاما يعملون في العالم يعمل نصفهم حوالي ١٢٠ مليونا لكل الوقت اما الاطفال المتبقون فانهم يناضلون في سعيهم للدمج بين العمل والتعليم أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وتشير الدراسة الي ان عدد الاطفال العاملين في الريف يفوق عددهم في المدن حيث يعملون في أنشطة زراعية في حين ان اطفال المدن عادة يعملون في قطاعات التجارة والخدمات والعمل بالصناعة والعمل المنزلي.

وينتشر عمل الاطفال على المستوي الدولي بشكل اكثر خطورة في المناطق الأقل نموا وحوالي ٦١٪ من مجموع الاطفال العاملين في العالم يعيشون في آسيا مقارنة بحوالي ٣٢٪ في افريقيا و٧٪ في امريكا اللاتينية.. وفي تقرير صادر عن صندوق رعاية الاطفال التابع للأمم المتحدة في يناير الماضي اشار الي ان الولايات المتحدة بها حالات من

سوء استغلال الاطفال في مجال الزراعة حيث يعمل الاطفال الامريكيون من أصل مكسيكي بأعداد كبيرة في المزارع بنيويورك.

ويعمل غالبية الاطفال الايطاليين في صناعة دبغ الجلود الضارة بالصحة والجهاز التنفسي بمنطقة نابولي بايطاليا.. كما ذكر التقرير ان الاطفال العاملين يتعرضون للضرب المبرح في ماليزيا ويستنشقون المبيدات الحشرية الضارة اثناء جني محصول البن في تنزانيا.

وأوضح تقرير لليونيسيف في ديسمبر الماضي أن هناك ثلاثة عوامل تدفع بالاطفال الي مجال العمل أولها عامل الفقر الذي يدفع بالاطفال الي اللجوء الي اعمال محفوفة بالمخاطر وثانيها انخفاض الانفاق علي التعليم لكل فرد في البلدان التي تعاني من ضائقة اقتصادية وهناك نحو ٢٠٪ من الاطفال الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية في الدول النامية لا يكملون هذه المرحلة وترتفع هذه النسبة الي ٦٠٪ في بعض البلدان..

وثالث تلك العوامل هي التقاليد والانماط الاجتماعية المتأصلة ودورها في جذب الاطفال الي ممارسة الاعمال الخطرة.

وذكر التقرير ان نحو مليون طفل في آسيا يقعون ضحايا لتجارة الجنس حيث تظهر التقارير ان الاتجار بالفتيات الصغيرات يتزايد في تايلاند والدول الأخرى في آسيا.

وتلجأ الأسر الفقيرة في بعض الدول النامية كاليهند الي ارسال اطفالهم في سن الثامنة الي المصانع مقابل الحصول على فروق مالية.. ويوجد في افريقيا طفل من بين ثلاثة اطفال يعملون في مهن مختلفة. بالمقارنة بنحو طفل من بين خمسة اطفال في امريكا اللاتينية.

وتهتم منظمة العمل الدولية بمشكلة عمالة الأطفال فقد اصدرت منذ عام ١٩١٩ وحتى الآن ست

اتفاقيات دولية تتناول عمل الاطفال وتنظمه وزاد الاهتمام بمكافحة عمل الاطفال على الصعيد الدولي بصدر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٨٩ الموافق للذكري الثلاثين لاعلان حقوق الطفل وقمة العالم حول الاطفال وتعد الاتفاقية المصدر الرسمي لضمان حقوق الطفل على المستوي العالمي. والباعث على التفاؤل ان منظمة العمل الدولية وضعت اتفاقية تحمل عنوان البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وشجعت الدول على التعاون معها على اسسه ومبادئه فانضمت اليه ٢٥ دولة منها الهند والبرازيل واندونيسيا وكينيا ومصر والفلبين وتايلاند وهذا يعني ان تلك الدول كسرت حاجز الخوف أو التخوف لتتقدم الي المنظمة للتعاون معها على العمل من اجل القضاء على هذه المشكلة. والاتفاقية تناهض فكرة عمل الطفل وفرض السخرة على الاطفال ووجودهم في الأعمال الخطيرة. وتؤكد منظمة العمل الدولية ان ظاهرة عمالة الاطفال ليست مشكلة حكومات فحسب وانما مشكلة ترتبط بتطور ونمو قوي المجتمع الاقتصادية فكلما نمت سوق العمل الرسمية علي حساب سوق العمل غير الرسمية انكشفت ظاهرة عمل الأطفال. وتوضح تقارير منظمة اليونيسيف ان ظاهرة عمالة الأطفال ليست سلبية في كل احوالها لأن الأسر الكبيرة تعيش في حالة اقتصادية سيئة ولذلك تلجأ الي تشغيل الأطفال في سن مبكرة كما ان الطفل في المجتمعات الريفية يعتبر دعماً للأسرة. ويرى خبراء الطفولة ان هناك جانباً ايجابياً آخر لعمالة الاطفال وهو ان هناك مهناً وصناعات تقليدية كالحفرة والنقش على المعادن من الممكن ان تنقرض اذا لم يتعلمها الاطفال منذ الصغر.. واذا سلمنا بضرورة عمل الاطفال في بعض الحالات.. فمن الضروري متابعة تنفيذ القوانين التي تضعها المنظمات الدولية من اجل حماية الطفل العامل.